مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص470-485

تفعيل دور الجباية العادية في الجزائر

Activating the Role of Regular Tax Collection in Algeria

* أوضايفية حدة
Oudaifia Hadda
جامعة سكيكدة– الجزائر
h.oudaifia@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2022./03/22 تاريخ القبول: 2022/04/28 تاريخ النشر: 2022/04/30.

الملخص :

تلعب الجباية العادية دورا استراتيجيا في الكثير من اقتصاديات الدول كأحدة أهم مصادر الدخل، و هذا ما يغيب بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يظل تمويل التنمية الاقتصادية فيه خاضعا لتقلبات الايرادات النفطية المرتبطة هي الأخرى بعوامل خارجية يصعب التحكم فيها، هذا ما ستحاول هذه الورقة البحثية القاء الضوء عليه من خلال واقع الجباية العادية في الجزائر خاصة مع تراجع ايرادات الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط، و أهم العراقيل التي يوجهها تعبئة مثل هذه الموارد الضريبية. وقد كشفت الدراسة أن الجباية العادية في الجزائر تعاني من عدة عراقيل تجعل مساهمتها ضعيفة في تمويل الاقتصاد نتيجة غياب استراتيجية واعية تساهم في تنويع مصادر الدخل و التمويل خارج الريع النفطي. مما يفرض ضرورة تفعيل الاصلاحات في هذا الجانب.

الكلمات المفتاحية: تمويل، جباية عادية، ايرادات نفطية، عوامل ضعف، تفعيل

تصنيف JEL: H21 ،E62 ،H27

Abstract

Ordinary taxation plays a strategic role in many countries' economies as one of the most important sources of income, and this is what is absent for the Algerian economy, in which the financing of economic development remains subject to fluctuations in oil revenues, which are also linked to external factors that are difficult to control. This is what this research paper will attempt to shed light on. Through the reality of regular taxation in Algeria, especially with the decline in petroleum tax revenues as a result of low oil prices, and the most important obstacles faced by the mobilization of such tax resources. The study revealed that the normal collection in Algeria suffers from several obstacles that make its contribution weak in financing the economy as a result of the absence of a conscious strategy that contributes to diversifying sources of income and financing outside of oil rents. Which imposes the need to activate reforms in this aspect.

Key words: financing, regular collection, oil revenues, weaknesses, activation

JEL classification codes: H27 ،E62 ،H21

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

في ظل الارتباط الوثيق بين أسعار النفط و أوضاع التنمية الاقتصادية في الجزائر من جهة، و التقلبات المفاجئة التي تعرفها أسواق النفط العالمية من جهة أخرى ، و ما يعانيه الاقتصاد الجزائري في ظل غياب مصادر تمويل دائمة و مستقرة بعيدا عن الايرادات النفطية غير المستقرة. أمام هذا الوضع يستدعي الامر ضرورة التحول من الاعتماد على الجباية البترولية الى الجباية العادية التي لها آثارها الايجابية على المستويين الكلي و الجزئي باعتبارها أهم أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، و لما تتميز به من استقرار و استدامة و كمصدر هام للإنفاق العام.

و يبقى تفعيل هذا الدور هدفا استراتيجيا يجب على الدولة الجزائرية السعي من أجل تحقيقه بتسخير الوسائل الضرورية لذلك، نظرا للتحديات المالية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في كل مرة تحدث فيها تقلبات مفاجئة في أسعار النفط و انخفاض مفاجئ في الجباية البترولية.

هذا يقود الى طرح **الاشكالية التالية: ما هو واقع الجباية العادية في الجزائر؟ و كيف يمكن تفعيل هذا الدور؟**

فرضيات الدراسة:

- ✓ رغم التراجع الحاد الذي عرفته أسعار النفط يظل تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خاضعا لاتجاهات الجباية النفطية على حساب الجباية العادية؛
- ✓ تعد الجباية العادية بديلا تمويليا هاما للاقتصاد الجزائري خاصة اذا ما أعيد تفعيل دورها بمزيد من الاصلاح الجبائي.

أهمية الموضوع: يكتسي الموضوع أهمية بالغة كونه يبحث عن مصادر تمويل دائمة و مستقرة للتنمية الاقتصادية في الجزائر التي تبقى رهينة بما تدره الجباية النفطية من ايرادات، و التي هي الأخرى عرضة للتقلبات بالأسواق الخارجية وما تشكله من تحديات على جميع المستويات. مما يستدعي تفعيل دور الجباية العادية كداعم للجباية البترولية على المدى القصير، و كبديل عنها على المدى البعيد ضمانا للتنمية الاقتصادية المستدامة.

أهداف الدراسة: يهدف البحث الى تسليط الضوء على:

- ✓ أهم المصادر التقليدية لتمويل التنمية الاقتصادية؛
- ✓ مكانة الجباية العادية في بنية الاقتصاد الجزائري و تطورها؛
- ✓ تشخيص مكامن الضعف التي تميز النظام الجبائي في الجزائر و كيفية معالجتها.

المنهج المتبع: نظرا لطبيعة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال القاء نظرة عن مصادر التمويل التقليدية، واقع الجباية العادية في الجزائر من خلال بعض الاحصائيات، مع محاولة وضع الحلول لمعالجة الضعف الذي يميزها.

2.مصادر التمويل التقليدية:

يعد البحث في مجال التنمية الاقتصادية مرتبطا ارتباطا وثيقا و كبيرا بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها، هذا النجاح الذي تسعى إليه جميع الدول متقدمة كانت أم نامية، و ذلك لتوفير مستوى معيشي أفضل لشعوبها عن طريق تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي. غير أن القيام بعملية تنموية ناجحة يتطلب توفير الموارد المادية و البشرية اللازمة كما و كيفا، و يصطدم هذا الأمر بصعوبات متعددة يقع عجز مواردها الذاتية بين المراتب الأولى في هذه العقبات نظرا لندرتها في هذه المجتمعات، هذا الأمر يؤدي إلى الاعتماد على التمويل الخارجي لاستكمال مشاريع التنمية الاقتصادية(**الطيب داودي، 2008، ص56**).

1.2.مصادر التمويل الداخلية:

رغم تعدد مصادر التمويل في المجتمع تظل للموارد المحلية تميزها باعتبارها المصدر الأساسي و الأول في التمويل، فهو مصدر يتمتع بالثبات النسبي بالمقارنة بأي مصدر خارجي آخر. وترتبط التنمية كهدف رئيسي لأي دولة بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و الإدارية، وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة الحاجات التي لابد من إشباعها أو المطلوب تحققها. ومع استمرار عملية التنمية بهذا المفهوم فإن هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المحلية، ومن هنا يتضح الارتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقق التنمية الاقتصادية بأهدافها المختلفة ومدى توفر الموارد المالية، فالموارد المالية هنا بمثابة المدخلات التي تؤدي من خلال عملية التنمية إلى إحداث المزيد من التنمية في المجتمعات(**عبد الحميد عبد المطلب، 2001، ص22**).

و المصدر العادي لتمويل هذا الاستثمار هو **المدخرات الوطنية الاختيارية** أي ما يدخره الأفراد اختيارا من دخولهم، و ما تدخره المشروعات اختيارا من أرباحها(الأرباح غير الموزعة). و في معظم البلاد النامية تقصر المدخرات الوطنية الاختيارية عن تمويل معدل للاستثمار يضمن تحقيق معدل متواضع للتنمية(**كامل بكري، 1986، ص9**).

إن السياسة الرشيدة للادخار لابد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي و ضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية. و من الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك و بين الاستثمار، ذلك لأن عرض السلع و الخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار و هذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل النمو في الإنتاج.(**مدحت القريشي، 2007، ص188**)

أما عن **القروض العامة** فمن المعروف أن هناك صعوبات تواجه عملية الاقتراض الحكومي في البلاد النامية، لعل أهمها عدم وجود أسواق منظمة للسندات الحكومية، و ضعف عادة الادخار و انتشار عادة الاكتناز، و قلة طلب البنوك التجارية و شركات التأمين عليها، مع ميل الحكومة إلى التمويل التضخمي، و خوف الجمهور من احتمال انخفاض قيمة النقود بين الاكتتاب و موعد السداد.

2.2.مصادر التمويل الخارجية:

إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام تلجأ عادة إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج، ففي كثير من البلاد النامية خصوصا تلك التي يثير نمو سكانها مشاكل خطيرة، لا تكفي المدخرات المحلية إلا لمجرد جعل الاستثمار كافيا فقط لمرافقة الزيادة السنوية في عدد السكان، حيث أن الإنتاجية و متوسط دخل الفرد تظل عند مستوياتها المنخفضة الحالية. (**ناظم محمد الشمري، 1993، ص26**) . كما أن الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لابد و أن ينجم عنه في النهاية متاعب و صعوبات قد تعوق عملية التنمية ذاتها. و هكذا يبدو أن استيراد رأس المال من الخارج هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق و تسهيل انجاز عملية التنمية الاقتصادية، و الذي هو الآخر له تكاليفه. و يظهر أن مصادر التمويل الخارجية تنقسم بدورها إلى قسمين هما:(**مدحت القريشي، 2007، ص198**)

1.2.2.مصادر التمويل الخاصة: و تنقسم بدورها إلى:

أ–الاستثمار الأجنبي المباشر: و هو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار. و إن كلمة المباشر تعني سيطرة(كاملة او جزئية) على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف، و بعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها و يديرها الأجانب، سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع، و غالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج. و ينقسم هذا النوع من الاستثمار إلى قسمين:

- ✓ -**الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة:** يقصد بهذا النوع تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة، و قد تزايد هذا النوع منذ بداية السبعينات من القرن الماضي.
- ✓ -**الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:** تأخذ الشكل الثنائي في النشاط و تأخذ عدة أشكال (شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني العام(الحكومي)؛ شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني و الخاص).

ب– القروض التجارية: تعتبر القروض التجارية من اكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية و التي نمت بشكل سريع. و تتكون هذه القروض من القروض السندية و القروض المصرفية أو التجارية و ائتمانات التصدير، هذه الأخيرة تمثل نوعا من التأمين يمنح للمصدرين ضد احتمالات حدوث الخسائر للمصدرين من جراء عدم دفع المستوردين عن البضاعة المستوردة.

2.2.2. مصادر التمويل الرسمية: إن تدفقات الرساميل الرسمية تشمل نوعين من التدفقات(المعونات):

أ–تدفقات المساعدات الثنائية: أي أن تقديم الجزء الأكبر من المعونة الاقتصادية ثنائيا، أي ما بين دولة و دولة أخرى كمنح أو قروض؛

ب–تدفقات المساعدات متعددة الأطراف: تتمثل المصادر الرئيسية لتدفق هذه المساعدات في البنك الدولي للإعمار و التنمية ثم وكالة التنمية الدولية.

3.واقع الجباية العادية في الجزائر:

تعرف الجباية على أنها مجموع القواعد القانونية والإدارية ألتي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم ألتي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية. وتحتل الجباية أهمية بالغة في الاقتصاد وذلك على المستويين الكلي والجزئي:(**بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، 2013، ص2**)

- ✓ -**على المستوى الكلي:** تعد الجباية أداة تعديل اقتصادي واجتماعي، تنظم فرض الضرائب والرسوم فهي أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي قصد تحقيق أهداف

السياسة الاقتصادية لصالح الدولة والجماعات المحلية من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية.

- ✓ -**على المستوى الجزئي** : يمكن للجباية أن تكون لها آثار جد معتبرة على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ، فالضريبة تؤثر على ميل الأفراد للادخار كما تؤثر على استراتيجية التمويل والاستثمار بالمؤسسة، إذ تلعب دور المحفز، الموجه، المثبط للاستثمار داخل المؤسسة.

و تعتبر الضرائب أهم أنواع الايرادات العامة في أي مجتمع، حيث تعتمد عليها الحكومات المختلفة بصفة أساسية في تغطية جانب كبير من الانفاق العام. و يختلف الرسم عن الضريبة من حيث أن الضريبة تدفع دون مقابل مباشر على حين أن الرسم يقابله خدمات معينة تؤديها الحكومة. **(عبد الحميد عبد المطلب، 2010، ص342)**

مع ملاحظة أن هناك عددا من القواعد الرئيسية التي يجب ان يرتكز عليها كل نظام ضريبي حديث و هي، وفرة الحصيلة، و العدالة، و الثبات، و المرونة، و الملاءمة، و الاقتصاد. و في كل الأحوال عند توزيع الأعباء الضريبية يجب مراعاة حسن اختيار موضوع الضريبة، و تحديد سعر مناسب لها، و تحديد حالات الاعفاء الضريبي بدقة و عناية. و من المعروف ان مصادر الضريبة هي الدخل و رأس المال، أو الاثنين معا.

و رغم وجود عدة امكانيات لتمويل الانفاق العام، فإن اللجوء الى الضريبة يتميز بكونه اجراء غير تضخمي. خاصة اذا اعتمد أنماطا معينة من الضرائب، كالضريبة على الدخل التي تعمل على تقليص حجم المداخيل المتاحة للإنفاق الخاص، و حتى الضريبة على الاستهلاك فإنها تعمل على كبح الطلب(ارتفاع الطلب مصدر من مصادر التضخم). و من بين المزايا التي يوفرها التمويل الضريبي هي أن قدرة الدولة في الواقع، على الاخضاع الضريبي غير محدودة، بخلاف الاصدار النقدي أو اللجوء الى الاكتتاب العام.

و ترتبط الايرادات العامة بشكل كبير بهيكل الانتاج و بمستوى التجارة و ذلك لأنهما يشكلان الوعاء الأساسي للايرادات الضريبية و غير الضريبية. فكلما كانت القاعدة الانتاجية و التجارة الخارجية للدولة متركزة عل عدد قليل و محدود من القطاعات و الأنشطة و المنتجات، تراجع عدد الأوعية و المصادر المالية للدولة، و من ثم زاد احتمال تعرض الموازنة العامة و ايراداتها

للانخفاض و التقلب، لا سيما في حال مواجهة ظروف غير تقليدية مثل الصدمات و الأزمات الداخلية أو الخارجية.(**تقرير التنمية العربية،2018، ص 74**)

الشكل1: نمو الايرادات العامة و المنح في الدول العربية منها الجزائر 2017-2018

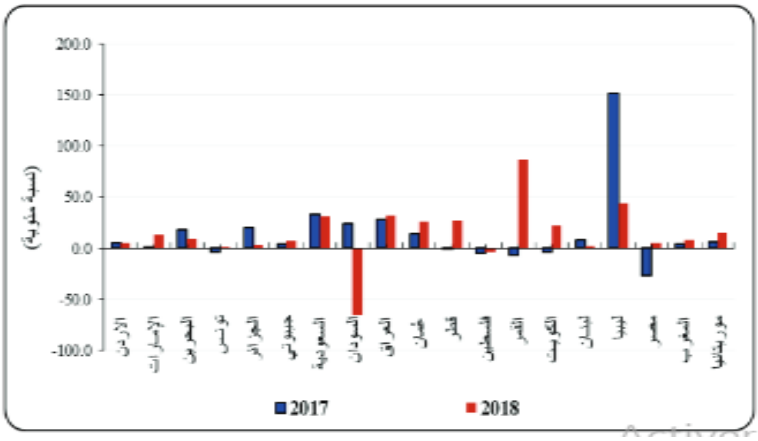

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي 2019، ص108

من خلال الشكل اعلاه يلاحظ أن الجزائر سجلت انخفاضا في نسبة نمو الايرادات العامة التي بلغت 3.3% سنة 2018 مقارنة ببقية الدول العربية الاخرى أين تراوحت بين 31% في السعودية و 27.3% في قطر نتيجة زيادة الانتاج النفطي اضافة الى زيادة الايرادات الضريبية و حصيلة الرسوم الجمركية مما يعكس جهود عدد من هذه الدول التفطية لتنويع مصادر الايرادات العامة.(**تقرير صندوق النقد العربي، 2019، ص107**).

الشكل2: نسبة ايرادات النفط في الايرادات العامة في الدول العربية النفطية منها الجزائر2015/2014(%)

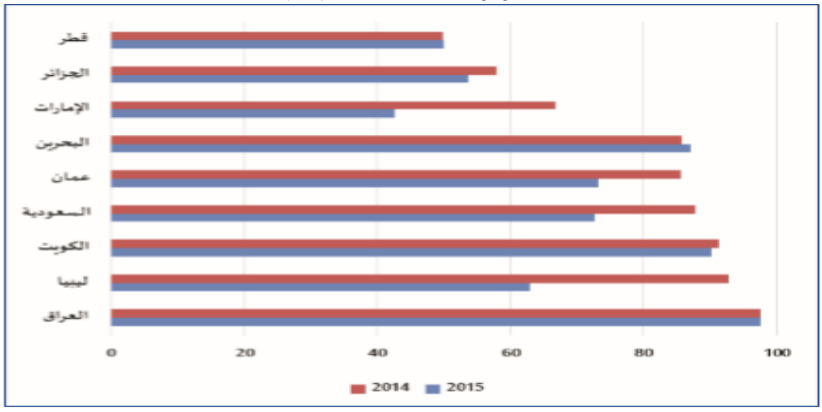

المصدر: تقرير التنمية العربية، 2018، ص75

كذلك وفقا **للشكل 2** و رغم التراجع الكبير لأسعار النفط و الغاز تبقى الايرادات النفطية أهم مصدر للموارد المالية في الجزائر تقريبا 60% و غيرها من الدول النفطية، و يتضح بالتالي مدى الارتباط الوثيق للنساط الاقتصادي و الموازنات العامة بتطورات الأنشطة النفطية. عكس ما هو حاصل بالنسبة للدول غير النفطية التي اتسمت بتصدر الايرادات الضريبية كمكون أساسي لايراداتها العامة أين سجلت تونس اعلى المعدلات بمعدل يفوق93% يليها المغرب بمعدل 86% ، في حين لم تتعد النسبة 42% في الجزائر.

الشكل3: نسبة الضرائب في الايرادات العامة عام 2015(%)

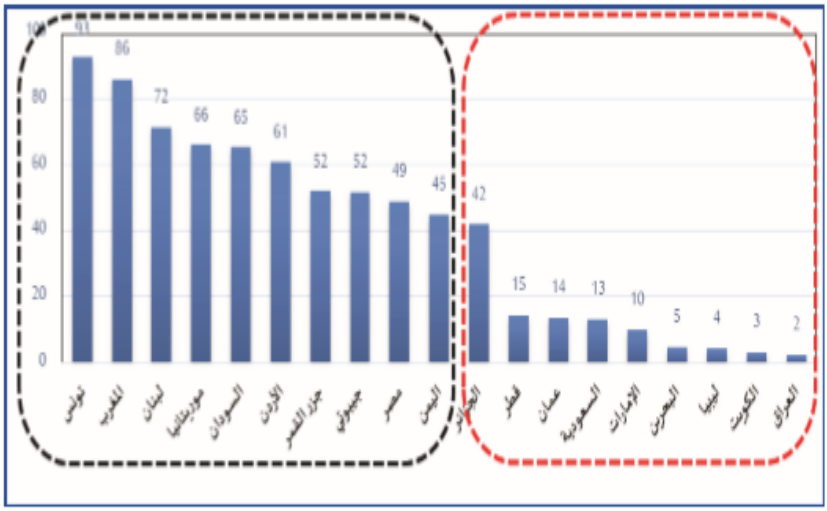

المصدر: تقرير التنمية العربية، 2018، ص76

وفقا للشكل ادناه سجلت الجزائر أعلى مستويات للتحصيل الضريبي بالنسبة للدول النفطية بلغت في المتوسط نحو% 58 تليها كل من والإمارات، والبحرين، وليبيا و عمان ، ب52، 45، و 41 و 40 % على الترتيب، تليها السعودية، والكويت بمستويات تحصيل ضريبي بلغت في المتوسط نحو38 و 35 في المائة على الترتيب. عكس الدول غير النفطية كتونس أين سجلت اعلى مستويات للتحصيل الضريبي أي بمتوسط 89% . و الذي يعود إلى تبني هذه الدول إصلاحات ضريبية ركزت على تطوير كفاءة الإدارة الضريبية، وخلق التوازن في هيكل الإيرادات الضريبية، وتعزيز تصاعدية الضرائب لتحقيق العدالة الضريبية، وترشيد الإعفاءات الضريبية.

الشكل4: تطورات الإيرادات الضريبية الفعلية ونصيب الفرد من الناتج 1990-2017

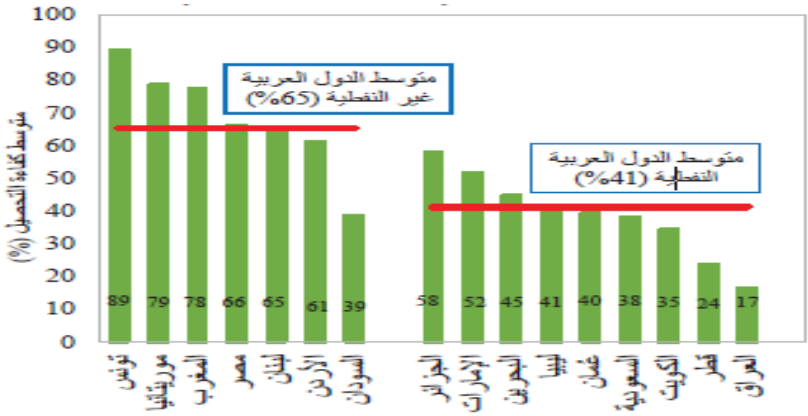

المصدر: **طارق اسماعيل، كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، دراسات اقتصادية،صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، العدد 52، 2019**، ص30

كما يتضح من الشكل أدناه اتساع الفجوة بين الإيرادات الضريبية الممكنة والإيرادات الضريبية الفعلية بالنسبة للدول العربية النفطية و منها الجزائر، بصورة أكبر من الدول العربية غير النفطية، مما يشير إلى بطء مواكبة النظم الضريبية في الدول العربية النفطية لتطورات التنمية الاقتصادية، و يترتب على تدني كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية إهدار موارد مالية كان يُمكن الاستفادة منها من خلال تركيز جهود إصلاح النظم الضريبية على الجوانب المتعلقة برفع مستوى التحصيل الضريبي. (اسماعيل، 2019، الصفحات 30-31)

الشكل5: الإيرادات الضريبية الفعلية والمُمكنة لمجموعة الدول العربية النفطية 1990-2017

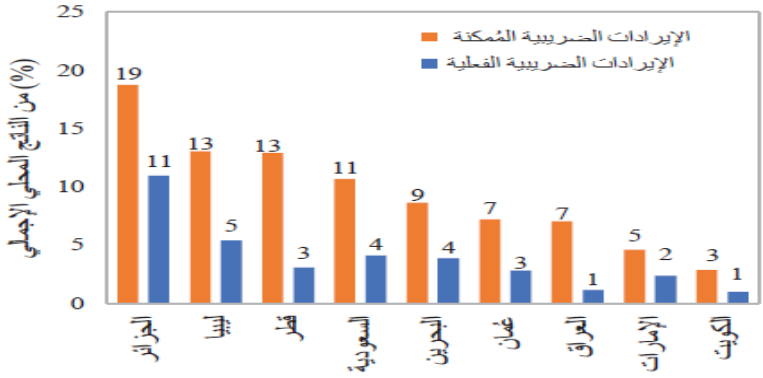

المصدر: طارق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 31

و مع الاصلاحات التي باشرتها الجزائر بعد الأزمة النفطية 2014 ، عرف **هيكل الإيرادات الضريبية تطورا سنة 2018** على النحو التالي: (الجزائر، ديسمبر 2019، الصفحات 62-64)

- ✓ **الايرادات الضريبية:** عرفت الايرادات الضريبية (خارج المحروقات)سنة 2018 شبه استقرار+0.7% بواقع 2 648,5 مليار دينار مقارنة ب 2 630,0 مليار دينار في 2017، و نجم هذا الشبه الاستقرار للايرادات الضريبية، عن الانخفاضات، المحسوسة في الحقوق الجمركية -14.1% والطفيفة -1.87 % في الضريبة على المداخيل والأرباح، في حين عرفت الضريبة على السلع والخدمات ارتفاعا قدره 7.1%.
- ✓ **هيكل الايرادات الضريبية:** تبقى الضريبة المباشرة على المداخيل والأرباح مهيمنة بحصة قدرها 44.7% من إجمالي الايرادات الضريبية. أما الضريبة غير المباشرة على السلع والخدمات فتمثل 40.2% من الايرادات الضريبية. وعلى عكس ذلك، واصلت حصة الحقوق الجمركية تراجعها لتمثل 11.8%، مقابل 13.9% في 2017 . و يعكس الوزن الضعيف للضريبة غير المباشرة مقارنة بالضريبة المباشرة ضمن الايرادات الضريبية في 2018حجم التهرب الضريبي ونسبيا عدم النجاعة في التحصيل الضريبي

الجدول 1: تطور هيكل الايرادات الضريبية 2002-2018

(% من الايرادات الضريبية)

	2002	2007	2012	2014	2015	2016	2017	2018
الضرائب على المداخيل والأرباح	23,2	33,7	44,8	42,1	43,9	44,7	45,9	44,7
الضرائب على السلع والخدمات	46,3	45,3	37,5	36,7	35,0	35,8	36,8	40,2
الحقوق الجمركية	26,6	17,4	14,6	17,7	17,5	15,7	13,9	11,8

المصدر: التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر،بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص62

- ✓ **الضريبة غير المباشرة على المنتجات البترولية:** بالنسبة لحصة الاقتطاعات والضريبة على القيمة المضافة على **المنتجات البترولية** ضمن الضريبة غير المباشرة، لم تتوقف هذه الحصة عن التراجع لتبلغ مستويات شبه معدومة في السنوات الأخيرة في 2016 و 2017 و 2018، لقد سمحت الإجراءات الخاصة بزيادة بعض الرسوم على المحروقات(الوقود)، بتزايد هذه الاقتطاعات، التي بلغت300 مليون دينار في 2015، لتصل ما يقارب 52,3 مليار في 2016 ، و 93 مليار دينار في 2017، و أخيرا 141,7مليار في 2018 أي (13.3%) من الضرائب على السلع والخدمات.

الجدول 2: **تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات (%)**

الضرائب على السلع والخدمات	2002	2007	2012	2015	2016	2017	2018
رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الواردات	35,4	49,5	57,9	58,7	54,4	50,8	45,6
رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الأنشطة الداخلية	45,2	48,6	39,3	39,3	37,9	37,3	38,6
رسم على القيمة المضافة على المواد البترولية	4,4	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
اقتطاعات على المواد البترولية	14,5	1,2	0,1	0,0	5,9	9,2	13,3

المصدر: التقرير السنوي 2018 : التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص 63

- ✓ **الايرادات غير الضريبية:** تضاعفت بما يفوق ثلاث (3) أضعاف بين 2015و 2018، منتقلة من 374,9 مليار دينار في 2015 إلى 215,7 1 مليار دينار في 2018 (240,9 1مليار دينار في 2017). ونتجت هذه الارتفاعات المعتبرة في الإيرادات غير الضريبية، أساسا ، عن الارتفاع الاستثنائي في الأرباح المدفوعة من طرف بنك الجزائر، والمقدرة ب 610,5 مليار دينار في 2016 وب 919,8 مليار

دينار في 2017 و ب1 000 مليار دينار في 2018 ، مما أدّ ى إلى رفع حصة الايرادات غير الضريبية في الايرادات خارج المحروقات من 13.7% في 2015 إلى 31.5% في 2018

الشكل6: هيكل ايرادات الميزانية في الجزائر 2014-2018

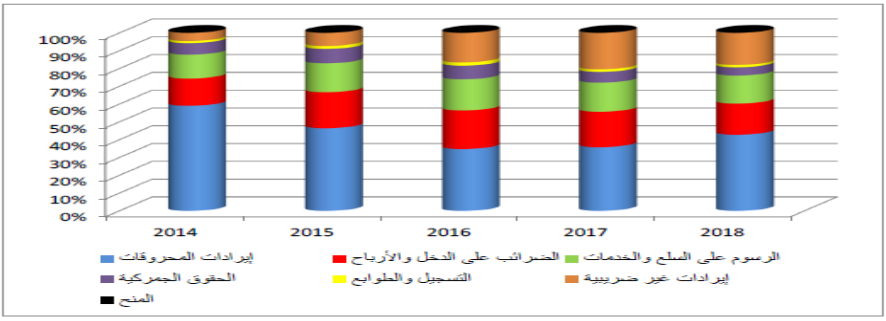

المصدر: التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص 64

من خلال الشكل اعلاه يتضح ان ايرادات الميزانية في الجزائر لا تزال مرتبطة ارتباطا كبيرا بالايرادات النفطية التي تبقى هي المساهم الاول رغم التراجع المسجل على طول الفترة 2014-2018 من اجل التخلص من التبعية للايرادات النفطية ، اين انتقلت من اكثر 50% سنة 2014 الى 35% سنة 2018، مع التحسن البطيء الذي تعرفه بقية الايرادات كالضرائب على الدخل و الارباح.

4. ضعف النظام الجبائي في الجزائر و عوامل تفعيله:

كشفت الانخفاضات الحادّة التي عرفتها أسعار البترول منذ جوان 2014 مدى ضعف المالية العامة في الجزائر. ولقد تجسّد هذا الضعف في اختلالات عميقة في سنتي 2015 و 2016 ، ترافقا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة 2018 - 2015 ، أدت هذه الاختلالات إلى نفاذ رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة(صندوق ضبط الايرادات)،

تزامنا مع اللجوء إلى التمويل النقدي(خلق نقدي)للعجز في الأرصدة الكلية للخزينة العمومية . طبعا في ظل ضعف حصيلة الايرادات الضريبية خارج المحروقات.(الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 69).

1.4.**أسباب ضعف النظام الجبائي في الجزائر:** من أهم الأسباب المفسرة لهذا التباطؤ و الضعف الذي يميز النظام الجبائي في الجزائر يعود الى ما يلي: (اسماعيل، 2019، الصفحات 30-31)

- ✓ .**التدفق المستمر لعائدات النفط والغاز:** و كغيرها من الدول المصدّرة للنفط والغاز أدى التدفق المستمر لعائدات النفط و الغاز إلى تكييف السياسات الضريبية لصالح تشجيع الاستثمار ودعم النمو، مما أفرز نظم ضريبية قائمة على النفط والغاز، ويقل فيها الاعتماد بشكل كبير على ضرائب الاستهلاك والدخل الشخصي كمصادر للإيرادات الضريبية.
- ✓ . **تدني الامتثال الضريبي:** من السمات الملازمة للنظم الضريبية وهو ما يرجع جزئياً إلى كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي، وانتشار المدفوعات النقدية لجزء من الرواتب والأجور وصعوبة التحقق من الدخول، إضافة إلى مساهمة النظم الضريبية في بعض الجوانب بتسهيل التحايل والتهرب الضريبي.
- ✓ .**اتساع نطاق الاعفاءات الضريبية:** التي تُستَخدم كحوافز لتشجيع الاستثمار، وتقديم الدعم لبعض السلع الاستهلاكية الأساسية، ومدخلات الإنتاج المحلي بهدف تشجيع الاستثمار والتجارة.
- ✓ .**تعدد معدلات الضريبة:** خصوصاً ضريبة القيمة المضافة، مما يخلق صعوبة في تطبيق الضريبة، إضافة إلى ارتفاع العبء الضريبي، سواءً بارتفاع معدلات الضريبة، أو ما يترتب عنها من تأثير على كفاءة السوق أو ما ينتج عنها من تكاليف يضر ببيئة الأعمال مما يزيد من فرص التحايل والتهرب الضريبي..

2.4.عوامل تفعيل النظام الجبائي في الجزائر: يمكن تعريف فعالية النظام الجبائي بمدى قدرته على تحقيق وتمكين أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن. ويتعين على المشرع أثناء فرض الضريبة مراعاة مصلحة الدولة، مصلحة الممول ومصلحة المجتمع.(رحمون، صفحة 3)

و السياسة الضريبية الناجحة و التي تساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى جملة أمور أهمها:(القريشي، 2007، صفحة 192)

- أن تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي و توجيهه لأغراض التنمية؛
- أن تستهدف الحد من الاستهلاك و خاصة غير الضروري؛
- أن يكون الهيكل الضريبي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية؛
- أن تستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار، و كذلك الحد من تفاوت مستويات الدخول و مستويات الاستهلاك المختلفة.

و من أجل اصلاح النظام الجبائي في الجزائر و تفعيل دور الجباية العادية محل الجباية البترولية يجب توفر جملة من الشروط أهمها:(رزيق و عمور، /، صفحة 335)

- ✓ **التقليل من التهرب الضريبي** :إذا أريد للطاقة الضريبية أن تنمو وتتطور لابد من مكافحة التهرب الضريبي، ويمكن أن تتخذ إجراءات عملية في هذا الصدد من خلال إجراءات وقائية تتصل بشمولية ووضوح ودقة التشريعات الضريبية وتعليماتها التنفيذية، وعقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات، وتقييد الصلاحيات التقديرية في لجان الفرض وغيرها تقييدًا موضوعيًا للحيلولة دون تعسف الإدارة الضريبية أو تواطئها مع المخلين بالتزاماتهم الضريبية، كما يحقق ذلك حمايَة وتحصينًا للإدارة الضريبية من الوقوع في الخطأ، أو التعرض للضغوط التي قد تمارس عليها للإخلال بواجباتها.
- ✓ **عقلنة الامتيازات الضريبية** :تعد كثرة الإعفاءات الضريبية أحد أهم الأسباب الأساسية في ضعف الطاقة الضريبية، خصوصًا تلك الإعفاءات التي غالبا ما تذهب في شكل دخول أو أرباح ونفقة تحول إلى الخارج، أي اقتصار الإعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادًة في القيمة المضافة وتؤمن المزيد من فرص العمل، وعلى المشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية. و منح الإعفاءات للمؤسسات المستقرة التي ستشكل مصادر ضريبية مستقبلية.
- ✓ **رفع كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي:** لدعم الطاقة الضريبية فإنه لابد من رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وبالأخص جهاز التحصيل، عن طريق الانتقال من النظام الضريبي الحالي الذي يتميز بنوعٍ من التعقيد وعدم الاستقرار إلى نظامٍ

ضريبي عصري وحديث يتصف بالفعالية والعدالة، بحيث يتساوى أمام موجباته كافة المواطنين وفقًا لمقدرتهم التكليفية.

- ✓ **ترشيد الإنفاق العام** : المقصود بترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجهٍ ممكن، والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.

5.خاتمة:

رغم المساهمة المتواضعة للجباية العادية في بنية الاقتصاد الجزائري يظل تفعيل هذا الدور ضروريا طالما أنها تلعب دورا استراتيجيا في تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الارتهان للريع البترولي من جهة ، و محاربة لاستفحال ظاهرة التهرب والغش الضريبيين و ما لهما من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني.

النتائج و التوصيات:

- ✓ بالفعل تلعب الجباية البترولية دور الممول الرئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، لكن ارتباط أسعارها بالأسواق الدولية جعلها غير مستقرة؛
- ✓ ضرورة تنويع الايرادات العامة في الجزائر خارج الايرادات النفطية ضمانا للاستدامة المالية؛
- ✓ ضرورة ايلاء الاهتمام الكافي بالجباية العادية للرفع من ايراداتها المالية عن طريق نشر الوعي بين الأفراد و المواطنين بأهميتها للمحافظة على استقرار الايرادات العامة للدولة باعتبارها أهم مصدر من مصادر تنويع الدخل في الجزائر.
- ✓ ضرورة تطبيق القوانين الردعية و العقابية لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها النظام الجبائي في الجزائر التي تبقى بعيدة عن التطبيق الفعلي لها على أرض الواقع كالتهرب و الغش الضريبيين؛
- ✓ تفعيل استراتيجيات لتنظيم و دمج الاقتصاد الموازي ضمن الاقتصاد الرسمي؛
- ✓ عدم منح الامتيازات و الاعفاءات الا للمؤسسات و المستثمرين الذين يساهمون في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

6.قائمة المراجع:

1. الطيب داودي. (2008). *الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية*. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
2. عبد المطلب عبد الحميد. (2001). *لتمويل المحلي و التنمية المحلية*. الدار الجامعية، القاهرة.
3. كامل بكري. (1986). *التنمية الاقتصادية*. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت .
4. مدحت القريشي. (2007). *لتنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات*. دار وائل للنشر، الأردن.
5. ناظم محمد الشمري. (1993). *النقود والمصارف*. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق
6. المطلب عبد الحميد. (2010). *الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات*. لدار الجامعية، الاسكندرية.
7. بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان. (2013). *لجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية*. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 9.
8. كمال رزيق، و سمير عمور. (/). تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الخامس، جامعة الشلف، الجزائر* .
9. طارق اسماعيل. (2019). *كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية.تقرير* صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة،.
10. تقرير التنمية العربية. (2018). *التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار و ارساء الاستدامة في الاقتصادات العربي*. صندوق النقد العربي.
11. تقرير بنك الجزائر. (ديسمبر 2019). *التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر*.
12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2019). صندوق النقد العربي
13. كمال رزيق، بوعلام رحمون. (بلا تاريخ). *تقييم السياسة الجبائية في الجزائر*. تم الاسترداد من https://elbassair.net